وزراء مالية «الأوروبي» يشددون العقوبات المفروضة على بيونغ يانغ

كوريا الجنوبية ترد على تجارب الجارة الشمالية ... بمناورات بحرية ضخمة

عواصم - وكالات : بدات كوريا الجنوبية امس مناورات بحرية في قلل تصاعد في حدة التوتر بشبه الجزيرة الكورية منذ التجربة النووية الثالثة لكوريا الشمالية قبل أسبوع.

وقالت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية إن المناورات التي ستجرى في بحر اليابان لمدة ستة أيام ستشارك فيها طائرات حربية وغواصات كورية جنوبية وطائرات مراقبة أميركية. واضافت الوزارة أن المناورات تهدف إلى تدريب القوات على رصد الصواريخ والغواصات الكورية الشمالية. وبحسب متحدث باسم الوزارة لوكالة الصحافة الفرنسية، فإن هذه المناورات ترمي إلى تقييم الاستعدادات في مواجهة ما سماه العدو.

يذكر أن سول قامت بعدة مناورات عسكرية واحيانا بمشاركة حليفتها واشنطن منذ قيام بيونغ يانغ بعملية إطلاق ناجحة لصاروخ في 12 ديسمبر الماضي. وينتشر 28 الف جندي أميركي بشكل دائم في كوريا الجنوبية. وفي مطلع فبراير قام البلدان بمناورات بغواصة نووية أميركية قبالة الساحل الشرقي لشبه الجزيرة أعقبتها تدريبات جوية. ومنذ قيام بيونغ يانغ بثالث تجربة نووية في 12 فبراير تسعى سول إلى تعزيز تسلحها من خلال تطوير صواريخ بعيدة المدى. وفي خطابه الوداعي قال الرئيس الكوري الجنوبي لي ميونغ باك الذي سينهي ولايته الأسبوع المقبل، إن بيونغ يانغ «تقترب من المأزق». واضاف باك الذي اعتمد خلال ولايته نهجا متشددا حيال الشمال «رغم إشادة كوريا الشمالية بنجاح تجربتها لن تحميها قوتها النووية ولا صواريخها». وعلى صعيد غير بعيد اقر وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي عقوبات تجارية واقتصادية على كوريا الشمالية. وطالب الوزراء، في اجتماعهم ببروكسل، كوريا الشمالية بالتوقف عن التجارب النووية والتوقيع على اتفاقية منع التجارب النووية في أقرب وقت. وحظر الوزراء ايضا تصدير مكونات الصواريخ العابرة للقارات، ومنها النوع من الألمنيوم. كما منع وزراء الاتحاد الأوروبي التجارة في السندات الصادرة عن كوريا الشمالية.

وتسعى الولايات المتحدة في مجلس الامن إلى تشديد العقوبات على بيونغ يونغ، بعدما أدان المجلس تجارب 12 فبراير النووية، وهو الثالثة التي تجريها كوريا الشمالية منذ 2006.

وتقول كوريا الشمالية إن برنامجها «الغامض» رد على ما تصفه «بالتهديدات الأمريكية». وتوعدت باتخاذ إجراءات «أكبر» إذا اصرت واشنطن على عدائها، مشيرة إلى المزيد من التجارب.

بارجات بحرية جنوبية خلال مناورات سابقة

أفغانستان تعتقل قائداً كبيراً لـ«طالبان» باكستان

كابول «وكالات» - قال مسؤولون أمنيون امس إن قوات امن أفغانية اعتقلت قائدا كبيرا في حركة طالبان الباكستانية خلال عملية بشرق أفغانستان في خطوة قد تساعد في تحسن الثقة بين البلدين. وقال مسؤول بوزارة الداخلية الأفغانية إن اعتقال مولوي فقير محمد وهو قائد إقليمي بحركة طالبان الباكستانية أمس الاول يعد «ضربة قوية» للحركة. وتطالب السلطات الباكستانية منذ فترة طويلة بان تتخذ كابول خطوات للتصدي لمسلحين باكستانيين يختبئون في مناطق بشرق أفغانستان قرب الحدود. وفي المقابل تقول أفغانستان إن التمرد الذي تشهده يكتسب زخما بسبب الملاذات الآمنة في باكستان. وذكر مسؤولون من مديرية الأمن الوطني ووزارة الداخلية في أفغانستان ان محمد اعتقل خلال حملة في إقليم ننكرهار نفذها أفراد من مديرية الأمن الوطني وضباط من الشرطة. ولم تخل سنوات محمد في حركة طالبان الباكستانية من الاضطراب. ففي العام الماضي اقيل من منصب قائد الحركة في باجور بعد أن أبلغ وسائل الاعلام الباكستانية ان الحركة تجري محادثات سلام مع الحكومة. ونفت طالبان الباكستانية ما قاله واستبدلته بقائد آخر هو الملا داد الله. وبعد مقتل داد الله في غارة جوية لحلف شمال الاطلسي في أفغانستان في اغسطس آب الماضي عاد محمد إلى منصبه.

وكان محمد مسؤولا عن عدد من الهجمات على القوات الباكستانية وعرف عنه تنفيذه المتشدد للشريعة الإسلامية في باجور.

تمات

نواف الأحمد

صمت، وبعيدا عن أي ضجيج، ولا يزالون يذكرون انه منذ اللحظة الاولى لتولي سموه ولاية العهد تجلى حبه الكبير للكويت قيادة وشعبا عندما قال: «انني بكل الفخر والاعتزاز أحني هامتي إجلالا وإكبارا لهذا الوطن العظيم وشعبه الوفي الكريم، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو أمير البلاد».

ويعرف أهل الكويت أن لسمو الشيخ نواف الأحمد مشوارا حافلا في خدمة الكويت بدأه منذ أكثر من 50 عاما في مختلف المجالات، خصوصا في المجال الأمني، حيث تشهد قطاعات وزارتي الداخلية والدفاع على مدى إخلاص سموه وتفانيه في تطوير المنظومة الأمنية لخدمة الكويت وشعبها الوفي. كما لا ينسى الكويتيون دور سمو الشيخ نواف الاحمد اثناء فترة الغزو الصدامي حيث بزل سموه وكان حينها وزيرا للدفاع جهودا استثنائية لإعادة تنظيم صفوف الجيش الكويتي في الخارج ورفع معنوياته استعدادا للمشاركة في حرب تحرير البلاد.

إن سمو الشيخ نواف الأحمد، وهو يضيء وتضيء معه الكويت كلها، شمعة السنة الثامنة من عمله وليا للعهد، فإنه يستهل عاما جديدا مباركا بإذن الله من العمل الدؤوب والمخلص من أجل الكويت التي أحبها فبادلته حبا بحب، وأحلته في أفئدة أبنائها مثلا أعلى للتواضع والاحترام والتفاني في خدمة الوطن، والإخلاص له ولقائد مسيرته المباركة سمو أمير البلاد.

كل عام وسمو ولي العهد الأمين بألف خير.

المجلس نزع

سالم الأذينة إلى دور الانعقاد البرلماني القادم، وهو ما يرجح أن يتخذه أيضا مع الاستجوابين الآخرين المقدمين إلى وزيري النفط والمالية، لدى عرضهما عليه.

فقد وافق المجلس على طلب وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتورة رولا دشتي، تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه من النائب فيصل الدويسان الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

وجاءت نتيجة التصويت، التي تمت بالنداء بالاسم، بموافقة 39 عضوا على التأجيل، ورفض 21 عضوا، وامتناع عضو واحد من اجمالي الحضور البالغ 61 عضوا.

وقد اعرب سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك عن خالص شكره لمجلس الامة على القرار «الحكيم» الذي اتخذه أمس بشأن تأجيل الاستجوابين المقدمين للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود ووزير الموصلات سالم الاذينة.

وقال سموه في كلمة له عقب اعلان رئيس مجلس الامة علي الراشد نتيجة التصويت على الاستجوابين بالموافقة على تأجيلهما لدور الانعقاد المقبل: ان «المشكلة ليست في الاستجوابات بل في توقيتها، الأمر الذي قد يدخلنا في نفق مظلم».

واعرب عن اعتقاده بان القرار «الصائب» الذي اتخذه مجلس الامة «سيطلق صدور المواطنين الذين يتطلعون الى التعاون بين الحكومة والبرلمان، والتفرغ الى تنمية وبناء البلاد وانجاز القوانين ذات الاولوية التي حددها مكتب المجلس والحكومة».

وكانت وزيرة الدولة للتخطيط والتنمية وشؤون مجلس الأمة د. رولا دشتي قد أوضحت في كلمة لها امام المجلس عند بداية مناقشة الاستجواب: «انه نظرا لوجود الشيخ أحمد الحمود خارج البلاد لتلقي العلاج، فان الحكومة تأمل من مجلس الامة تأجيل مناقشة الاستجواب لبداية دور الانعقاد القادم». واضافت «ان هذا الطلب يأتي وفقا لما هو مقرر بنص المادة 135 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة، التي اجازت لمجلس الامة ان يؤجل الاستجواب لاي مدة يراها دون قيد او شرط، وذلك مراعاة لتحقيق المصلحة العامة وتحقيق التعاون البناء بين الحكومة والمجلس».

واكدت ايمان الحكومة من حيث المبدأ بحق كل نائب في استخدام كل الادوات الدستورية، ومن أهمها الاستجوابات، باعتبار ان الاستجواب أهم مظاهر الرقابة الفعالة للبرلمان على اعمال الحكومة.

وأوضحت ان من اسباب طلب الحكومة تأجيل مناقشة هذا الاستجواب، هو منح الوزير المستجوب «فسحة زمنية مناسبة» يتمكن من خلالها من تنفيذ برامجه وتحقيق المزيد من الإصلاحات في كل المجالات، خاصة انه لم يمض سوى شهرين على تشكيل هذه الحكومة وحتى يتفرغ الوزير المستجوب في هذه المرحلة لإنجاز الأولويات المتعلقة بوزارته.

وبينت ان من أسباب طلب التأجيل أيضا إعطاء الحكومة فرصة لتصويب الأخطاء ووضع ملاحظات النواب موضع التنفيذ المناسب، عملا بالرسالة التي وجهها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد بنطقه السامي في افتتاح دور هذا الانعقاد، اضافة الى تحقيق مزيد من الاستقرار السياسي في البلاد، لاسيما ان الحكومة لم يمض على تشكيلها سوى شهرين، لما يحققه هذا الاستقرار من تقدم اقتصادي وتنموي تنشده جميعا.

وذكرت ان السبب الأخير لطلب التأجيل يتمثل في تمكين الحكومة ومجلس الامة من انجاز الأولويات التي اقرها مكتب المجلس والحكومة.

من جهته استغرب الدويسان طلب الحكومة تأجيل مناقشة الاستجواب الى بداية دور الانعقاد المقبل، مضيفا انني «اتفهم طلب الحكومة بالتأجيل لمدة اسبوعين، لان الوزير المستجوب خارج البلاد، لكن تأجيله لدور الانعقاد المقبل أمر غريب».

اضاف النائب الدويسان في رده على الوزيرة دشتي: «استجوابي ليس متعلقا بالانظمة الأمنية للكويت، بل متعلق بالثوابت العربية والقومية، وانا اعلم انكم جميعكم تكرهون الصهيونية والإسرائيلية، وتدركون تماما القانون الخاص بمقاطعة اسرائيل وحكم من يخالف هذا القانون».

بدوره قال نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج بصفته مؤيدا لطلب تأجيل مناقشة الاستجواب: ان الظروف التي تمر بها الكويت تتطلب من الحكومة والبرلمان التعاون، مضيفا انه لا يوجد احد في هذا المجلس «يشك في حرصنا على وطنيتنا وقوميتنا وموقفنا من العدو الصهيوني».

بدوره خاطب النائب مبارك النجادة بصفته معارضا لطلب تأجيل مناقشة الاستجواب النواب قائلا: هل تأجيل الاستجواب يتماشى مع ما تنشده من تعاون واصلاح، مستغربا طلب الحكومة التأجيل حتى دور الانعقاد المقبل، وليس لمدة اسبوعين، وفقا لما تنص عليه اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

واعتبر موافقة المجلس على طلب الحكومة تأجيل هذا الإستجواب حتى بداية دور الانعقاد المقبل، بانه «تنازل عن الحق الدستوري دون ضمانات او شروط».

وكان النائب الدويسان قد وجه استجوابا الى وزير الداخلية بصفته يتعلق بمحورين الاول «التواطؤ مع خطر التجسس الصهيوني على الكويت بما يخالف المادتين 47 و130 من الدستور والقانون رقم 21 لسنة 1964»، والثاني «اتباع سياسة من شأنها ضرب القيم التي يرتكز عليها رجال الامن وتوهين مكانتهم لدى افراد المجتمع».

كما جاءت نتيجة تصويت المجلس على طلب وزير المواصلات المهندس سالم الاذينة تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه إليه من النائب حسين القلاف الى دور الانعقاد المقبل، بموافقة 37 عضوا على التأجيل ورفض 23 عضوا وامتناع عضوين من اجمالي الحضور البالغ 62 عضوا.

وقال الوزير الأذينة في كلمة له أمام المجلس: «نستذكر جميعا ما آلت اليه الاوضاع في بلدنا جراء تعاقب الأزمات السياسية وتداعياتها، نتيجة لانحراف العمل السياسي عن مساره الصحيح وخروجه عن الأطر التي تحفظ لوطننا امنه واستقراره، وتعزز وحدته وكيانه وتحقق للشعب الكويتي طموحاته وآماله». واضاف ان «العمل السياسي اضحى معول هدم وشقاق وانقسام فرق بين ابناء المجتمع الواحد ومس ثوابته وأركانه»، مستذكرا بالاعتزاز والتقدير «الموقف التاريخي الحازم لسمو أمير البلاد في كبح جماح الفتنة ومظاهر الاستقطاب الطائفي والقبلي والفئوي التي ترتبت على النظام الانتخابي السابق، والتي كان يمكن ان تقود الى نتائج لا يحمد عقباها على حاضر البلاد ومستقبلها».

وذكر ان مجلس الأمة والحكومة يتحملان مسؤولية جسيمة وامانة وطنية غالية، في تصحيح المسار وتعزيز الممارسة البرلمانية السليمة، واعتماد النهج الذي يحقق الآمال والطموحات التي يعلقها علينا الشعب الكويتي الكريم، في إطار الشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام الدستور والقانون والثوابت الوطنية الراسخة. وأكد الوزير الأذينة أن الجميع مؤتمنون «بقدرتنا على حمل هذه الأمانة العظيمة بعد ان اصبحت واجبا وطنيا حتميا وقدرا لا مناص منه»، مضيفا ان هذا الامر يستوجب من الحكومة بذل قصارى الجهد في التعاون مع مجلس الأمة التزاما بأحكام الدستور واللائحة وتنفيذا لتوجيهات سمو امير البلاد وتحقيقا للغايات الوطنية السامية.

وقال: «لقد تشرفت بنيل ثقة حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى في خضم مرحلة دقيقة من التاريخ السياسي الكويتي شهدت خلالها تطورات لم تعهدها الحياة السياسية الكويتية»، مبينا ان هذا «يزيد من ثقل هذه المسؤولية وازدتي حرصا واصرارا على القيام بتلك المسؤوليات على أكمل وجه تقتضيه المصلحة العامة مهما كانت التضحيات».

أضاف انه واجه والوزراء في الحكومة السابقة «كل مظاهر الترهيب والتعسف والخذل في الممارسة البرلمانية، وتحملنا كل ذلك من أجل كويتنا الغالية وشعبها الوفي، وهي تستحق منا أكثر من ذلك».

وقال: انه «تقديرا لعظم هذه المسؤولية فقد آثرت العمل على القول والتزام الصدق والصراحة، على المجاملة وغض الطرف، فلم تمنعني قرابة او علاقة من محاسبة مقصر، ولم تحملني مصلحة شخصية على تجاوز المصلحة الوطنية».

واوضح ان مقدم الاستجواب النائب سيد حسين القلاف صاحب تاريخ برلماني طويل وخبرة واسعة في مهام الرقابة والتشريع «وهو رجل دين تحكمه قيم الشريعة ومبادئها وأحكام الدستور والقانون».

وذكر «ان الدستور كفل لعضو مجلس الامة الحق في الاستجواب لتتجلى فيه المسؤولية الوزارية بأوضح مظاهرها تعبيرا عن مساهمة الامة في ادارة شؤون البلاد من خلال الاشراف على قيام الوزراء بمهامهم المقررة في المادة 130 من الدستور». واوضح ان هذا الحق لا يجوز ان يكون هدفا بذاته ولا ان تكون ممارسته خارج اطار الشرعية الدستورية مضيفا ان «الهدف الاساسي منه هو تحقيق المصلحة العامة في استجلاء الحقائق واذكاء روح التعاون البناء لتحقيق الرخاء في ارجاء المجتمع».

وقال «لا أجزع او أتهيب من هذا الاستجواب، فمن يقبل مسؤولية العمل الوزاري لا يجزع من المحاسبة والمساءلة، والاستجواب حق كفله الدستور للنائب كما سبق بيانه». وطلب الوزير الأذينة من مجلس الامة تأجيل الاستجواب وفقا لنص المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الامة الى دور الانعقاد المقبل، لمنحه فسحة زمنية مناسبة، حتى يتمكن من خلالها تنفيذ برامج الوزارة وتحقيق المزيد من الاصلاحات في كل المجالات، لاسيما انه امضى شهرين فقط منذ تقلده منصب الوزير، اضافة الى حرصه على التعاون والبناء الفعال مع المجلس، للنهوض بمسؤوليته ومهامه نحو تحقيق المزيد من التقدم.

من جهته انتقد النائب القلاف طلب الحكومة تأجيل مناقشة الاستجواب الى دور الانعقاد المقبل، كما انتقد الوزير الأذينة لعدم قيامه بتشكيل لجنة تحقيق لاستجلاء حقيقة ما جاء في محاور الاستجواب.

وقال القلاف: ان الهدف من تقديمه لطلب الاستجواب كونه يتعلق بأرواح البشر وارزاقهم، مؤكدا انه «لا يقبل جلوس رجل لمدة ثلاثة أشهر من غير راتب».

وذكر ان علاقته بالوزير الأذينة جيدة، لا يوجد اي عداء شخصي بينهما، مضيفا ان هناك امورا في وزارة المواصلات قابلة للإصلاح وأخرى غير قابلة لذلك. من جانبه قال النائب خلف دميثير بصفته مؤيدا لطلب تأجيل الاستجواب ان المجلس الحالي يعتبر بداية جديدة لمرحلة من العمل والانجاز، وهذا ما يأمله سمو امير البلاد والشعب الكويتي لتحقيق التعاون بين السلطتين.

واضاف دميثير: ان على الاعضاء ان يعوا اننا بحاجة الى ان يمر دور الانعقاد الحالي بانسجام وانجاز الاعمال المنوطة بنا، حتى يشعر المواطن الكويتي أن هذا المجلس جاء للتنمية والبناء.

من جهته انتقد النائب نواف الفزيع طلب الحكومة تأجيل الاستجواب، مضيفا انه «اذا كان لابد بناء على طلب الحكومة تأجيل الاستجواب فليكن لمدة اسبوعين فقط». قال الوزير الأذينة ان العمل السياسي فرق المجتمع بعدما تحول الى معول هدم حتى قام سمو الأمير بنزع فتيل الفتنة بتعديل النظام الانتخابي.

واضاف الوزير الأذينة انه لا يجوز ان يكون الاستجواب هدفا بحق ذاته او يكون خارجا عن الأطر التشريعية واللائحية.

واكد الوزير الأذينة: تحملنا التعسف في الممارسة البرلمانية السابقة من أجل الكويت.

رئيس الوزراء مجدداً

هذا الموضوع فهذا معناه التشعب في هذا الشأن».

واكد سموه ان الجيش الكويتي قادر على الدفاع عن دولة الكويت «ولا نقبل ان يدافع عنا احد الا بالمؤازرة والمساعدة».

وكان عدد من نواب مجلس الامة قد اثاروا عدة ملاحظات حول هذه الرسالة عند حديثهم في بند كشف الاوراق والرسائل الواردة في جلسة امس واعتبر احدهم قرار وزارة الدفاع بتسريح هؤلاء العسكريين بانه «خطأ جسيم».

وانتقد عضو اخر هذا القرار مشيرا الى تأثيره على الحالة المالية والنفسية لهؤلاء العسكريين.

إقرار قانون

ومديرها العام في هذا الخصوص الاختصاصات المقررة لهم بقانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه».

ووافق مجلس الامة في جلسته العادية امس على اقتراح بتكليف لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية التحقيق في ما جاء باحد محاور استجواب النائب فيصل الدويسان للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بصفته في شأن تعاقد وزارة الداخلية مع شركة كندية على ان تقدم اللجنة تقريرها الى المجلس خلال 3 اشهر.

كما وافق المجلس على احالة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر للسنوات «2013/2012 - 2016/2015» الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية.

وقرر مجلس الامة تأجيل مناقشة تقريرين للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية الاول عن الاقتراحين بقانونين في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والثاني عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 باصدار قانون الشركات الى جلسة مجلس الامة التكميلية في يوم غد.

وقرر المجلس عدم الموافقة على رسالة رئيس لجنة التحقيق في عقد جسر جابر وعقد محطة الزور النائب خلف دميثير التي يطلب فيها من المجلس توجيه رسالة الى وزارة الاشغال بالتريث بأخذ اي اجراءات حول عقد جسر جابر حتى تنتهي اللجنة من عملها. كما قرر المجلس عدم الموافقة على رسالة اخرى من رئيس اللجنة ذاتها والتي يطلب فيها من مجلس الامة توجيه رسالة الى وزارة الكهرباء والماء بالتريث بأخذ اي اجراءات حول عقد محطة الزور حتى تنتهي اللجنة من عملها. وقرر مجلس الامة كذلك الغاء مناقشته في الجلسة بند كشف الاوراق والرسائل الواردة تأجيل البت باستقالة النائب احمد المليفي من عضوية لجنة حماية الاموال العامة الى الجلسة المقبلة بناء على اقتراح رئيس مجلس الامة علي الراشد لإفساح المجال امامه لمحاولة اقناع المليفي للتراجع عن استقالته. ووافق المجلس على طلب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي بسحب طلب استعجال اللجنة البرلمانية المختصة بالنظر في مشروع قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لانتفاء الحاجة الى هذا الطلب بعد ان تعهدت رئيسة اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية باحالة هذا القانون الى مجلس الامة في جلسة المجلس المقبلة.

ووافق المجلس اثناء مناقشته تقارير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية على ثلاثة طلبات من النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن النائب نبيل الفضل في ثلاث قضايا تتعلق بجنح مرئي ومسموع وجنح صحافة.

ورفض مجلس الامة في ذات الجلسة الموافقة على خمسة طلبات من النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن النائب الفضل في خمس قضايا تتعلق بجنح صحافة وجنح مرئي ومسموع.

من جانبها قالت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتورة رولا دشتي ان اقرار مجلس الامة أمس مشروع قانون «التأمين ضد البطالة» يعكس روح التعاون بين السلطتين والرغبة في تحقيق الصالح العام للمواطنين.

واضافت الوزيرة دشتي في تصريح صحافي ان هذا المشروع بقانون يساهم في السير قدما نحو تنفيذ خطة التنمية التي تولي اهمية قصوى لرعاية الشباب واستثمار طاقاتهم ومنحهم فرصة للمشاركة الإيجابية باعتباره يأتي من ضمن المشروعات الواردة فيها. وذكرت ان هذا المشروع «يهدف الى تعزيز منظومة التأمين الاجتماعي وزيادة كفاءتها في مواجهة مختلف الاخطار التي يتعرض لها المواطنون ويحقق الامن الاجتماعي والاقتصادي لهم».

واوضحت ان مشروع القانون يغطي العاملين في القطاعين الاهلي والنفطي «باعتبارهم الاكثر تعرضا لخطر البطالة بخلاف القطاع الحكومي الذي يعد اكثر استقرارا وامانا وثباتا والذي تعتبر الشركات المملوكة للدولة بالكامل في حكم هذا القطاع» مؤكدة ان ذلك يحقق اهداف خطة التنمية في تشجيع المواطنين على الاتجاه نحو العمل الخاص.

وبينت ان تمويل التأمين ضد البطالة «سيكون عن طريق صندوق يضاف الى صناديق التأمينات الاجتماعية ويسري بشأنه ما يسري على هذه الصناديق من احكام لاسيما الاحكام المتعلقة بفحصها وضمان الخزانة العامة لأي عجز فيها في حال عدم كفاية الاحتياطات لتسويته».

واشارت الى ان المورد الأساسي لتمويل الصندوق هو الاشتراكات الشهرية التي تحددت بواقع 1.5 في المئة من اجمالي المرتبات في التأمين الاساسي والتكميلي بناء على دراسات اعدت في هذا الشأن موضحة ان الاشتراكات يؤديها كل من المؤمن عليه وصاحب العمل والخزانة العامة بالتساوي فيما بينهم اي بواقع 5 في المئة لكل منهم.

وافادت الوزيرة دشتي بان التأمين المذكور يكفل للمؤمن عليه الحق في التعويض بواقع 60 في المئة من المرتب في التأمين الاساسي اضافة الى المعاش التكميلي الافتراضي المستحق في تاريخ انتهاء الخدمة.

وقالت ان هذا التعويض يضاف اليه «الزيادات التي تصرفها الدولة ولا تخضع لأي من قوانين التأمينات الاجتماعية كزيادة غلاء المعيشة بواقع «120 دينارا كويتيا» والدعم المالي بواقع «50 دينارا كويتيا» وزيادة الـ25 في المئة المقررة كمكافأة خاصة للعاملين في القطاع الخاص.

واضافت ان التعويض راعى في تقريره «توفير دخل مناسب للخاضع لأحكامه يكفي للوفاء بمتطلبات معيشته خلال فترة ستة اشهر كمدة محددة لصرفه يمكن ان يتم خلالها توفير عمل مناسب له».

الهيفي: الانتهاء

بجدول التطعيمات والمعلومات المهمة المتعلقة بالطعوم حيث سيوضح كل ملف ما اذا كان لدى الطفل اي مرض او حساسية تتعارض مع الطعم المحدد قبل اخذه.

واضاف انه تم تدريب العاملين على النظام وطريقة التسجيل وبدأ العمل في جميع مراكز الصحة الوقائية بالمناطق الصحية عدا بعض المراكز التي لاتزال تحت التأهيل في منطقتي الجهراء والاحمدي الصحيتين.

واوضح انه من خلال هذا النظام ستتم متابعة جميع المتخلفين عن التطعيم وهناك نظام تذكير يسبق وقت التطعيم مشيرا الى ان النظام سيوفر الاحصائيات الدورية لسير عملية التطعيمات الاساسية وايضا خلال اي حملات تطعيم تقوم بها وزارة الصحة عند الحاجة.

واكد ان ذلك يأتي ضمن الخطة التي تطمح وزارة الصحة الوصول اليها بان يصبح لكل مراجع ملف صحي موحد يحمل جميع المعلومات الصحية الخاصة به في اي مكان يراجعه داخل مرافق الخدمات العلاجية المختلفة التابعة للوزارة سواء مراكز صحية او مستشفيات او مراكز طبية تخصصية وقد تم تحديد منسقين في مختلف المناطق الصحية لمتابعة سير العمل في هذا النظام ومتابعة التنفيذ.

«الدفاع»: استشهاد

الأركان العامة للجيش في بيان صحافي ان الحادث وقع ظهر أمس مضيفة انه تم اسعاف العسكري المصاب الى احد المستشفيات لتلقي العلاج اللازم.

خادم الحرمين

وأمير منطقة الرياض ونائبه القسم أمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في مدينة الرياض.

والقى الملك عبدالله بن عبدالعزيز كلمة لجميع الأعضاء، قال فيها: «إن هدف الجميع بعد التوكل على الله، تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية». وقال مخاطباً أعضاء وعضوات مجلس الشورى: «يسعدني أن التقي بكم بافتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى في أول دورة تشارك فيها المرأة، سائلاً أن يمدكم الله بسداد الرأي والمشورة».

وأضاف: «هدفنا جميعا تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية بعيداً عن العجلة التي تحمل ضحيجا بلا نتيجة».

وقال الملك عبدالله إن وجود أعضاء وعضوات مجلس الشورى ليس تشريفاً بل تكليف وتمثيل لشرائح الشعب السعودي.

مصر: أهالي

بالرحيل، حيث تعالت أصوات الهتاف «ارحل ارحل».

وتواصل بورسعيد عصيانها المدني الذي بدأ الأحد بمشاركة العمال والموظفين، وأصحاب المتاجر والمحلات، احتجاجا على تعامل الحكومة مع المدينة في الأحداث الأخيرة.

وتمكن أعضاء النادي المصري الاثنين من منع دخول اتوبيسات العمالة الوافدة من محافظات الإسماعيلية والدقهلية، وتقدر أعدادهم بنحو 9000 شخص، يعملون بالمنطقة الحرة للاستثمار، حيث جلسوا على الأرض أمام مدرعات القوات المسلحة، التي تحمي أتوبيسات العاملين، وأجبروا الجميع على التراجع. ويوجد بمنطقة الاستثمار ببورسعيد حوالي 100 مصنع، يعمل بها 23000 عامل، وأفاد البعض بأن عمال مصنع «نيوستار»، تركوا العمل، وخرجوا للانضمام للمتظاهرين، كما أخرجت قوات الجيش عمال المصانع من أبناء بورسعيد، خوفا من أي مشكلات مع أعضاء النادي المصري.

ونظمت مجموعة كبيرة من عمال مصانع المنطقة الحرة للاستثمار، خاصة من السيدات والفتيات، تظاهرة مرت بشارع محمد علي، واتجهت إلى ميدان الشهداء، مرددين هتافات «الداخلية بلطجية» و«يسقط يسقط حكم المرشد». وحاولت مجموعة من العمال الفنيين بورش الترسانة البحرية بهيئة قناة السويس بمدينة بورفؤاد، تنظيم وقفة احتجاجية أسفل مبنى الإدارة، للمشاركة في العصيان، إلا أن الحاكم العسكري احتوى الموقف وسيطر عليه. واستمر اعتصام أهالي ضحايا الأحداث الأخيرة، بساحة ميدان الشهداء مطالبين بتقديم الدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية اعتذارا رسميا، عن وصفه الضحايا بالبلطجية، مؤكدين أنهم يشعرون بالظلم والاضطهاد، ويرفضون أسلوب وممارسات العقاب الجماعي. وهدد أعضاء «الجرين إيجلز» باتخاذ إجراءات تصعيدية حاسمة في الأيام المقبلة.

تونس: «النهضة»

منذ مقتل معارض علماني هذا الشهر.

وقال الجبالي في مؤتمر صحافي «حكومة الكفاءات لم تحظ بتوافق.. سنواصل المحادثات من اجل التوصل لحكومة تحظى باتفاق الغلب الاحزاب السياسية» في اشارة الى حكومة سياسية تضم ايضا كفاءات.

ولم يستقل الجبالي من منصبه رغم انه سبق أن تعهد بالاستقالة اذا رفض اقتراحه الخاص بتشكيل حكومة كفاءات.

تصريحات الجبالي جاءت عقب اجتماعه بزعماء احزاب علمانية اضافة الى حزبه الاسلامي النهضة لدارسة مقترحه تكوين حكومة كفاءات.

وبعد اغتيال بلعيد تعهد حمادي الجبالي بتشكيل حكومة كفاءات غير حزبية لإدارة البلاد لحين إجراء انتخابات رغم اعتراضات من داخل حركة النهضة التي ينتمي اليها وشريكيها الصغيرين غير الإسلاميين في الائتلاف الحاكم لعدم استشارتهم في هذه الخطوة.

ومن شأن فشل مبادرة الجبالي ان تطيل امد الازمة السياسية في البلاد التي تكافح لاستعادة الاستقرار وانعاش الاقتصاد.

والتقى الجبالي امس رئيس الجمهورية للتشاور حول الخطوات اللاحقة.

وقال راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التي تقود الحكومة الحالية ان حزبه يرفض مقترح الجبالي ويؤيد فكرة حكومة ائتلاف تضم ايضا كفاءات.